

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الرابعة والأربعون

فيينا، ٢٢-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

بما في ذلك تنفيذ إعلان ليما

اليونيدو وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك

تنفيذ إعلان ليما

تقرير من المدير العام

تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن تنفيذ اليونيدو إعلان ليما، والعمل الذي اضطلعت به في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفقاً لقراري المؤتمر العام م ع-١٥/ق-١ وم ع-١٦/ق-٢. ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المحدّثة المقدّمة من المدير العام بشأن تنفيذ إعلان ليما والواردة في الوثيقة GC.16/7.

\* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



## أولاً - التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة و خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - بعد عامين من اعتماد الدول الأعضاء في اليونيدو في ليمّا في عام ٢٠١٣ (م ع-١٥/ق-١) ولاية اليونيدو المحدّدة وتوجّهها الاستراتيجي المتمثل في تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، انعكست رؤية إعلان ليمّا أيضاً في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في القرار ١/٧٠.

٢ - وبعتماد أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ٩، المعنون "إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"، اعترف المجتمع الدولي بأهمية التصنيع والصناعة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، على درب القضاء على الفقر في كل مكان.

٣ - ونادراً ما خطا بلد إلى الأمام وأصبح متقدماً من دون تحوّل هيكلي مستدام من اقتصاد زراعي أو قائم على الموارد نحو زراعة ذات إنتاجية أعلى واقتصاد صناعي أو قائم على الخدمات ومتطور. ويمكن أن تعزّز الصناعة، من خلال توفير فرص العمل الكريم وتوسيع نطاق الإيرادات المالية اللازمة للاستثمارات الاجتماعية، القدرة على التنمية الشاملة للجميع، وإيجاد العمل الكريم للجميع، وتحسين النظم الصحية والتعليمية، والتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية-السياسية. ويمكن أن تخفض العمليات الصناعية الأقل كثافة لاستخدام الكربون استهلاك الموارد غير المتجدّدة وتحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بينما تحفز أيضاً الابتكار والتغير التكنولوجي والتنويع وإيجاد فرص العمل. ومن ثم فإنّ التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة معترف بها بوصفها محركاً أساسياً لتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتطوير المهارات، ونمو الإنتاجية، وتطوير البنى التحتية والتكنولوجيا الخضراء واعتمادها - وهذه بعض المتطلبات الرئيسية للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، كما هو مبين في الهدف ١.

٤ - ثم إنّ التصنيع الشامل للجميع والمستدام، الذي هو في صميم الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، يتخلّل خطة عام ٢٠٣٠ في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، على النحو المبين في منشور اليونيدو المعنون "Achieving the industry-related goals and targets"

(تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالصناعة).<sup>(١)</sup> ولذلك يمثل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ دعوة إلى تعجيل العمل الجماعي من أجل تنفيذ إعلان ليمّا.

## ثانياً - متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها

٥ - لقد وُضِّحت العمليات والآليات الخاصة برصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها وضوحاً كبيراً في تقرير الأمين العام المعنون "المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجح وشامل" (الوثيقة A/70/684). ويصف التقرير المذكور دور الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية في الرصد وتقديم التقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى (المنتدى السياسي الرفيع المستوى) بشأن مسائل التنمية المستدامة.

٦ - وقد أُنْفِقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦ على إطار للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، رهناً بإدخال تنقيحات وتحسينات عليه مع تحسن الأساليب وتوافر البيانات. وتنسق إدارة البحوث في السياسات والإحصاءات في اليونيدو تنسيقاً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ضمن إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة صوب تحديد مؤشرات مجدية لمجمل عملية أهداف التنمية المستدامة وفيما يتعلق بصفة خاصة بتحديد خطوط مرجعية للهدف ٩ وبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية.

٧ - وعلاوة على وضع إطار أهداف التنمية المستدامة وإصدار أول تقرير عن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ (Sustainable Development Goals Report 2016)،<sup>(٢)</sup> عُقد في عام ٢٠١٦ المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول في نيويورك في تموز/يوليه، حول موضوع "ضمان عدم تخلف أحد عن الركب". ونظرت دورة المنتدى في الاستعراضات الوطنية الطوعية لـ ٢٢ بلداً وفي الاستعراضات المواضيعية للتقدم المحرز التي وفّرتها ٤٨ من اللجان الفنية والهيئات والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك الاستعراض الذي وفّره اليونيدو، والذي عُرض عن طريق رئيس مجلس التنمية الصناعية بالنيابة، بعد التداول حوله وموافقة المكتب الموسّع للمجلس عليه (الوثيقة PBC.32/CRP.6). وأسفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ عن اعتماد إعلان وزاري يؤكد على

(١) متاح على العنوان الشبكي: [www.unido.org/fileadmin/user\\_media\\_upgrade/Who\\_we\\_are/Mission/ISID\\_SDG\\_brochure\\_final.pdf](http://www.unido.org/fileadmin/user_media_upgrade/Who_we_are/Mission/ISID_SDG_brochure_final.pdf)

(٢) متاح على العنوان الشبكي: <http://unstats.un.org/sdgs/report/2016/>

"الاهتمام الذي توليه خطة عام ٢٠٣٠ لبناء هياكل أساسية قادرة على التحمل، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار" (الفقرة ١٢ من الوثيقة E/HLS/2016/1). وسوف يكون موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٧ هو "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير" (القرار ٢٩٩/٧٠)، وسوف تشمل مجموعة الأهداف التي سيجري استعراضها بتعمق أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٩ و ١٤ و ١٧. ولذلك ستكون للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل أهمية خاصة بالنسبة لليونيدو، لأنه سوف يتضمن مناقشة رفيعة المستوى بشأن الحالة الراهنة للتصنيع الشامل للجميع والمستدام.

٨- وفي عام ٢٠١٦، أجرت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مزيداً من المناقشات حول دورها المستقبلي في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسوف تغذي نتيجة هذه العملية، التي شملت "حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي أن تتبناه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل"، القرار المقبل حول استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (استعراض السياسات الشامل)، ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتضطلع الجمعية العامة، من خلال استعراض السياسات الشامل، بتقييم الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وتضع التوجهات السياساتية على نطاق المنظومة. وقد أوضحت نتائج حوارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حدوث تحول في الدور العام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية نحو العمليات التمهيديّة، في حين كان استعراض السياسات الشامل متصوّراً باعتبارها أداة للتخطيط الاستراتيجي العام لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية يمكن أن تكون لها آثار هامة على الوكالات المتخصصة. وقد رصدت اليونيدو هذه العمليات وشاركت فيها، وتقوم تدريجياً بمواءمة دورات تخطيطها الاستراتيجي مع دورة استعراض السياسات الشامل، بهدف تحقيق المواءمة الكاملة مع بداية دورة السنوات الأربع لعام ٢٠٢١.

٩- وتشارك اليونيدو مشاركة نشطة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفي مناقشاته المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفي الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يكفل الاتساق على نطاق المنظومة من خلال تلبية احتياجات الدول الأعضاء في هذا الصدد، عن طريق آلية "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

١٠- وعلى صعيد المنظمة، أُحرز تقدّم أيضاً في إنشاء نظام متكامل للرصد والإبلاغ في المنظمة. ويسهل الإطار المتكامل للنتائج والأداء، رصد مدى أهمية وفعالية

وكفاءة استجابة المنظمة لخطة عام ٢٠٣٠، فضلاً عن الإبلاغ عن تنفيذ إعلان ليما وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة.

## ثالثاً - نهج اليونيدو الاستراتيجي والتنفيذي إزاء تحقيق الهدف ٩ وسائر أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة

١١ - وفقاً لولاية اليونيدو المحددة وخطة عام ٢٠٣٠، يوفر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ إطاراً استراتيجياً لمواءمة اليونيدو مع أهداف التنمية المستدامة، من المستوى المفاهيمي إلى مستوى برنامجي. وقد تم سبك أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في قالب الأولويات المواضيعية الثلاث التي تشكل أساس تصميم وإدارة عمليات اليونيدو، وهي: (أ) تحقيق الرخاء للجميع، و(ب) النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، و(ج) الحفاظ على البيئة.

### تسخير قوة الشراكات

١٢ - وفقاً لخطة عمل أديس أبابا، سلّمت الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في اليونيدو بطموح أهداف التنمية المستدامة وبأنّ موارد المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك يتعين إيجاد حلول ابتكارية لتسخير المزيد من الموارد، وليس العناصر المالية فحسب بل أيضاً عناصر من قبيل المعارف والمهارات والمعلومات الجديدة. والأداة الرئيسية التي حُدّدت لتحقيق هذه الأهداف في اليونيدو هي توطيد وتعزيز نهج الشراكة التي تتبعها المنظمة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. وكما يشدّد إعلان ليما، فإنّ هذا النهج يتطلب تسخير موارد أصحاب المصلحة المتعددين، بما فيها الموارد المستمدة من القطاعين العام والخاص، ومؤسسات التمويل الإنمائي الوطنية والدولية، فضلاً عن المنظمات الدولية.

١٣ - وقد وضعت اليونيدو برنامج الشراكات القطرية الخاص بما باعتباره نهجاً فريداً للشراكة من أجل التعجيل بتنفيذ التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويحشد البرنامج، تحت قيادة الحكومة الوطنية وفي إطار ملكيتها، الموارد المستمدة من الشركاء الإنمائيين ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وفقاً للاستراتيجية الإنمائية الوطنية للحكومة. وفي هذا الإطار، فإنّ دور اليونيدو المتمثل في عقد الاجتماعات وتوفير

المشورة في مجال السياسات من أجل تصميم استراتيجيات التصنيع وأدواته يكمل عمليات المساعدة التقنية الراسخة التي تضطلع بها.

١٤- وتتجسد في نهج اليونيدو بشأن تنفيذ إعلان ليما، بما في ذلك تركيز المنظمة على الشراكات، مجموعة وسائل التنفيذ المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩). أمّا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيتجلى ذلك بصفة خاصة، في جملة أمور، فيما يتعلق برؤية خطة عام ٢٠٣٠ للشراكة العالمية؛ والحاجة إلى التمويل المتعدّد الوسائط؛ ودور المساعدة الإنمائية الرسمية الحافز في حشد الموارد؛ وخصوصية التحديات المفردة التي تواجه كل بلد على حدة.

١٥- وبذلك يتضح أنّ نهج الشراكة الذي تتبعه اليونيدو والقائم على برنامج الشراكات القطرية هو مثال واضح على هذه النماذج الابتكارية للشراكة، اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فهو يلي العديد من الاحتياجات والأولويات المشار إليها أعلاه، من خلال ما يلي: (أ) التركيز في البداية على أقل البلدان نمواً؛ و(ب) إمكانية تعزيز أموال القطاع الخاص بموارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛ و(ج) التركيز على الملكية الوطنية؛ و(د) الاستفادة مما للبلدان النامية من قدرات وطنية متزايدة على استثمار الموارد المحلية في برامجها الإنمائية؛ و(هـ) التدابير الرامية إلى كفالة اتساق السياسات ليس فقط بين الشركاء الخارجيين في التنمية بل أيضاً داخل الحكومات الوطنية.

١٦- وظلت اليونيدو تعمل أيضاً، في إطار برامج الشراكات القطرية وخارج تلك البرامج، على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصناعي الثلاثي وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومؤسسات التمويل الإنمائي، بغية الاستفادة من مجمعات موارد أوسع، من قبيل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، بهدف زيادة تأثير عملياتها في المجالات ذات الصلة. وتجتاز اليونيدو حالياً عملية الاعتماد لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

برامج التعاون التقني لليونيدو ومشاريعه وأدواته

١٧- في ضوء ما تقدّم، يتبين أنّ مساهمة اليونيدو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمثل، في الأجلين القصير والمتوسط، في التنفيذ الكامل للإطار البرنامجي الاستراتيجي للمنظمة وأولوياتها المواضيعية الثلاث. والأدوات المستخدمة للقيام بذلك مبيّنة في تقرير اليونيدو السنوي (IDB.44/2)، وهناك موجز لهذه الأدوات موفّر تيسيراً للرجوع إليها.

بيد أنه، لأغراض توفير التكاليف، لا يرد الموجز في هذا التقرير بل سيصدر في ورقة غرفة اجتماعات (IDB.44/CRP.3).

## رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

١٨- في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي تتضمنها، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة رؤية عالمية لإيجاد مجتمعات منصفة ومزدهرة ومستدامة بيئياً، وهو ما يدل على الانتقال إلى عصر جديد في الكفاح العالمي ضد الفقر. وتعترف خطة عام ٢٠٣٠ بأن التصنيع الشامل للجميع والمستدام يشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وتضطلع اليونيدو بدور رئيسي في دعم البلدان من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وسائر أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات التمويل الإنمائي والجهات المانحة والقطاع الخاص. واليونيدو ملتزمة بأن تواصل، في السنوات المقبلة، تدعيم دورها بوصفها المنظمة المرجعية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى التصنيع الشامل للجميع والمستدام - المعترف بأهميته لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة.

١٩- وسوف تواصل اليونيدو استخدام قدراتها لحشد الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين التي تحدّد وتعزّز السبل الخاصة بكل بلد للعمل على تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام، بوصفه مَعْبَراً للجهود الرامية إلى تضيق العديد من الفجوات الإنمائية الآخذة في الاتساع التي تتسم بما الحالة الراهنة للتنمية في العالم.

## خامساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٢٠- لعل المجلس يود أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة، وأن يقر انخراط اليونيدو في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٩ وسائر الأهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة. وفي أعقاب اعتماد لجنة البرنامج والميزانية الاستنتاج ٦/٢٠١٦ بشأن تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، لعل المجلس يود أن يقدم إرشاداً حول الإطار والترتيبات التحضيرية الأنسب لآلية المتابعة والاستعراض الخاصة بالهدف ٩ وسائر الأهداف والغايات المتعلقة بالصناعة في خطة عام ٢٠٣٠، في إطار التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، المقرر عقده في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧.